

قرار مجلس الأمن 1907 ضد اريتريا حيثياته وخلفياته وإشكاليته وأبعاده

بقلم : د.احمد حسن دحلي



الفصل الثاني - الحلقة الحادية عشر

تقارير "فريق الرصد" عن دور أثيوبيا في الصومال

سنقدم في هذه الحلقة عرضاً مختصراً للتقارير الدورية التي رفعها " فريق رصد الصومال وارتريا " إلى الأمناء العامين الذين تعاقبوا في الأمم المتحدة (د.بطرس غالي وكوفي عنان وبن كي مون عن الدور الأثيوبي في الصومال، ثم تناول " ميررات " التدخل الأثيوبي في الشأن الصومالي، قبل إدراج ذلك التدخل في سياق السياسة الإقليمية الأثيوبية. ويذكر بأنه واستناداً على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السابق، د.بطرس غالي، وأخذاً في الاعتبار نداءات منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية فيما يخص تدهور الأوضاع السياسية والإنسانية في الصومال، اصدر مجلس الأمن القرار رقم 733 في 23 يناير 1992 قرر فيه:

- 1 - مناقشة كل الأطراف الصومالية على وقف إطلاق النار الفوري وانخراط في عملية المصالحة والحل السياسي لخلافاتها.
- 2 - فرض حظر أسلحة كامل على الصومال بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

3 - مطالبة كل الدول بالكف عن كل الأعمال التي من شأنها ان تضاعف التوتر وتعلق أو ترجئي الحل التفاوضي للصراع الصومالي.(130)

- وبغية مراقبة عملية عدم خرق قرار حظر الأسلحة على الصومال اصدر مجلس الأمن في 3 مايو 2002 القرار رقم 1407 وطلب بمقتضاه الأمين العام للأمم المتحدة " ان يقوم بإنشاء Monitoring Group " فريق الرصد " تكون مهمته:
- 1 - " التحقيق في انتهاكات الحظر على الأسلحة، بما في ذلك الدخول الى الصومال برا وبحرا وجوا. "
 - 2 - " تقديم معلومات تفصيلية في المجالات الهامة للخبرة الفنية المتصلة بانتهاكات الحظر على الأسلحة وإنفاذه بمختلف جوانبه. "
 - 3 - " إجراء بحوث ميدانية، حيثما يمكن ذلك، في الصومال والدول المجاورة للصومال والدول الأخرى، حسب الاقتضاء. "
 - 4 - " تقييم قدرة بلدان المنطقة على تنفيذ احظر على الأسلحة تنفيذا كاملا. "
 - 5 - " تقديم توصيات بشأن الخطوات العملية الممكنة لزيادة تعزيز إنفاذ الحظر على الأسلحة. "(131)
- وفيما يلي ما جاء في تقارير " فريق الرصد " المرفوعة الى مجلس الأمن منذ مارس 2003 وحتى مارس 2010.

أولاً: تقرير 25 مارس 2003

- 1 - قامت أثيوبيا بدور عسكري مكشوف في الصومال ليس بكونها المصدر الأساسي للسلاح وحسب، وانما بغزو واحتلال بعض أجزاء الصومال موظفة تهديد الاتحاد الإسلامي الصومالي كذريعة للتدخل في شؤون الصومال الداخلية. " راجع الفقرة 49 "
- 2 - الوجود العسكري الأثيوبي في غرب الصومال كبير وان أثيوبيا مستمرة في تقديم المساعدات العسكرية لمختلف فصائل " مجلس المصالحة وإعادة التجديد الصومالي " " الفقرة 52 . "
- 3 - شنت أثيوبيا في أغسطس وديسمبر 1996 اول هجوم واسع النطاق في إقليم جبدو، ثم كررت العملية العسكرية في يونيو 1997 وأقامت قواعد ثابتة لها في دولو ولوك وبيلاوا في إقليم جبدو ومكثت هناك لغاية فبراير 2001. " الفقرة 53 "
- 4 - دعمت أثيوبيا قيام " مجلس المصالحة والتجديد الصومالي " في مارس 2001 بمدينة اوسا الأثيوبية. وافر حسين عيديد الذي كان احد قادته بان أثيوبيا زودتهم بالأسلحة والذخيرة. " الفقرة 58 "
- 5 - تدخلت أثيوبيا في الخلاف الذي نشب بين في البونت لاند بين جامع على جامع رئيس الإقليم المنتخب في نوفمبر 2001 والعقيد عبد الله يوسف حليف أثيوبيا الذي خسر الانتخابات وعاد الى السلطة في مايو 2002 بقوة السلاح الذي أمدته به أثيوبيا. " الفقرة 60 "

[132]

ثانياً: تقرير 11 أغسطس 2004

بالرغم ان أثيوبيا تزعم بأنها لم تخرق قرار حظر الأسلحة على الصومال، ولكن " فريق الرصد" علم من مصادر متعددة " أمراء الحرب والمنظمات الإقليمية وأعضاء المجتمع المدني الصومالي " بان الحكومة الأثيوبية تزود أمراء الحرب بالأسلحة الخفيفة والذخيرة. " الفقرة 133 و134 و135 و136 " [133]

ثالثا: تقرير 4 مايو 2006

1 - قدمت أثيوبيا ثلاث شحنات عسكرية للحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية على التوالي في يناير ومارس وابريل 2006. ووجه " فريق الرصد " خطابا الى الحكومة الاثيوبية يبلغها فيه بتلك المعلومات ويحثها للرد عليها، ولكنه لم يحصل على رد لأسباب معروفة. " الفقرة 22 و23 و24". [134]

رابعا: تقرير 22 نوفمبر 2006

بعث رئيس المجلس التنفيذي لمجلس المحاكم الإسلامية آنذاك، شيخ شريف شيخ احمد في 2 أكتوبر 2006 خطابا الى رئيس " فريق الرصد" برون شيمسكي جاء فيها:

- 1 - تخرق أثيوبيا وبصورة دائمة قرار حظر الأسلحة على الصومال بتزويد الحكومة الفيدرالية الانتقالية بكميات هائلة من الأسلحة الثقيلة.
- 2 - تخرق أثيوبيا استقلال الصومال ووحدته الترابية باحتلال عدة قرى صومالية وبانتهاك حقوق سكانها الإنسانية الأساسية.
- 3 - كانت أثيوبيا تدفع باتجاه إرسال قوات " سلام " تابعة للايغاد والاتحاد الأفريقي لتغطية غزوها للصومال وعدوانها عليه. [135]

خامسا: تقرير 18 يوليو 2007

استخدمت أثيوبيا قنابل الفسفور الأبيض في 13 أبريل 2007 ضد قوات " الشباب " الصومالية. وان تحاليل مختبر مختص وخبراء عسكريين أكدت ذلك. " وان أجساد الضحايا انصهرت وان الأرض والمناطق المحيطة بها أصبحت بيضاء " " الفقرة 31 و 32 و 33 " من التقرير. " 136 "

سادسا: تقرير 24 أبريل 2008

- 1 - توجد في الصومال قوات أثيوبية يتراوح قوامها بين 5000 و 20000 حسب التقديرات المتفاوتة بين الدبلوماسيين والخبراء العسكريين.
- 2 - تقوم القوات الأثيوبية بمساعدة الوحدات الحكومية ومحاربة القوات المناوئة لها.
- 3 - تجمع القوات الأثيوبية معلومات استخباراتية وتنفذ عمليات أمنية، وتتولى قيادة المواجهات العسكرية.

- 4 - القوات الأثيوبية وبعدها كانت تتمركز في العاصمة حتى نهاية عام 2007، فإنها غدت الآن تتواجد وبكثافة في مناطق أخرى .
- 5 - نظمت القوات الجوية الأثيوبية من يوليو ولغاية ديسمبر 2007، 25 رحلة جوية الى الصومال خارقة قرار حظر الأسلحة المفروض عليه من قبل مجلس الأمن، وان منظمة الطيران المدني قدمت تفاصيل تلك الرحلات.
- 6 - سلحت أثيوبيا العتائر الصومالية التي تعتبرها " صديقة " بالمعدات العسكرية
- 7 - زودت أثيوبيا قوات إقليم البونت لاند بالأسلحة والذخيرة. " راجع الفقرة 87 و 88 و 89 و 90 و 91 و 92 و 93 و 94 " من التقرير. [137]

سابعا: تقرير 10 ديسمبر 2008

- 1 - يعتبر وجود القوات الأثيوبية في الصومال ودعمها للمجموعات المتحالفة معها انتهاكا لقرار فرض الحظر على تصدير الأسلحة الى الصومال.
- 2 - قالت أثيوبيا بان تدخلها في الصومال لا ينطبق عليه قرار الحظر، لأنها نشرت وحداتها العسكرية بأذن من الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية، وعليه فهي معفية، ولكن الحكومة الصومالية لا تملك إعفاء أي جهة من الحظر، وان عملية " الإعفاء الذاتي " تكتنفها الإشكاليات.
- 3 - يعتبر " فريق الرصد " الوجود الأثيوبي في الصومال ودعم أديس أبابا للقوات الحكومية الصومالية الفيدرالية الانتقالية " انتهاكا صارخا لحظر توريد الأسلحة. "
- 4 - عبرت القوات الأثيوبية في أواخر أغسطس 2008 الحدود الصومالية وسلمت أسلحة وذخيرة لقوات الميليشيا التابعة لها. " راجع الفقرة 106 و 155 و 158 و 159 " من التقرير. [138]

ثامنا: تقرير 10 مارس 2010

تظل أثيوبيا الدول الأساسية التي تقدم الأسلحة والذخيرة والتدريب العسكري في الصومال. " الفقرة " 157 " . [139]

تاسعا: تقرير 20 يونيو 2011

- 1 - " ترعى حكومة أثيوبيا منذ زمن طويل عددا من السلطات والمجموعات المسلحة المتنوعة في الصومال. "
- 2 - " ومن المسائل الأخرى التي شغلت فريق الرصد مسألة تواتر العمليات الأمنية التي نفذتها قوات الدفاع الوطني الأثيوبية داخل إقليم الصومال... وجرت أغلب التوغلات

- العسكرية الأثيوبية في مناطق غيدو وباي وباكول وحيران، حيث يقال ان قوات الدفاع الوطني الأثيوبية قد أنشأت قواعد مؤقتة."
- 3 - وفي مارس 2011 أنشأت القوات الأثيوبية قاعدة في المعسكر الحربي رقم 21 في دهوسوماريب.
- 4 - وجود القوات العسكرية الأثيوبية على الأراضي الصومالية يشكل انتهاكا للحظر العام والكامل على توريد الأسلحة الى الصومال. " [140]

أثيوبيا " تبرر " ما لا يبرر

- قدمت الحكومة الأثيوبية عبر رئيس وزرائها ووزير خارجيتها رسالة في 13 يونيو 2007 عبر مندوبها الدائم في الأمم المتحدة حينذاك، السفير داويت يوهانس - الى رئيس " فريق الرصد " برونو شيمسكي - وعبر أجهزتها الإعلامية الأسباب التالية " لتبرير " الدوافع التي أملت عليها التدخل العسكري في الصومال:
- 1- " ممارسة أثيوبيا حقها في الدفاع عن الذات، لان شرارة الحاكم الإسلامية تهدد وبصورة مباشرة وخطيرة أمنها الوطني. "
 - 2 - « وجود عناصر إرهابية في الصومال ينبغي محاربتها "
 - 3 - " قيادة تحالف المحاكم الإسلامية عناصر إرهابية، ولا يجب السماح له بالتمدد في سائر أرجاء الصومال. "
 - 4 - " حق أثيوبيا في اتخاذ إجراءات إستباقية لحماية نفسها "
 - 5 - " دفاع أثيوبيا عن استقرار منطقة القرن الأفريقي. "
 - 6 - " دعم وتأييد دول الايغاد " للتدخل في الصومال. [141]

تحليل " المبررات " الأثيوبية

- 1 - لم يكف أثيوبيا احد للدفاع عن امن واستقرار منطقة القرن الأفريقي، فالحكومة الأثيوبية يبدو إنها تريد ان تكون وصية على دول المنطقة القادرة على الدفاع عن نفسها، وفي غير حاجة لأثيوبيا لكي تدافع عنها وتصون أمنها باسمها ونيابة عنها ومن دون علمها. وعلاوة على ذلك، فان أثيوبيا غير مؤهلة للدفاع عن هذه المنطقة التي تتأمر على بلدانها وشعوبها تبعاً لما جاء في الوثيقة الأثيوبية الي كشفنا النقاب عنها سابقاً، وتنسحب عليها المقولة الشعبية المأثورة " حاميتها حراميتها "
- 2 - لم يحدث أو يسجل أي اعتداء من الصومال على أثيوبيا حتى تزعم بأنها تمارس حق الدفاع عن ذاتها، وما حدث هو العكس.
- 3 - لم يهدد الصومال أثيوبيا أو أي دولة من دول الجوار، وان الاتهامات الأثيوبية لا تستند على قرائن ملموسة أو وقائع موثقة، بقدر ما تركز على افتراضات خيالية تعشعش في عقلها الباطني، وتبنى عليها سياسات عسكرية استباقية ترجمت عملياً بالغزو الأثيوبي للسافر للصومال.
- 4 - تدعي أثيوبيا بأنها تحارب عناصر إرهابية في الصومال بيد أنها غير قادرة على تقديم أي دليل مادي ملموس على اتهاماتها هذا مما يعريها أكثر مما يغطيها .

5 - الشعب الصومالي حر في اختيار النظام السياسي الذي يريده سواء كان إسلاميا أو علمانيا، و خيار الصومال لا يعني الحكومة الأثيوبية ولا الإدارة الأمريكية سواء من قريب أو من بعيد. فالصومال بلد مستقل وشعب حر، ولا يوجد ولا يمكن ان يوجد في أي يوم من الأيام تحت وصاية أثيوبية، وهذه حقيقة تاريخية وسياسية وقانونية يجب على حكام أثيوبيا الإقرار بها واحترامها ولا خيار آخر أمامهم، هذا ما لم يغرقوا في المستنقع الصومالي ويغرقوا عموم المنطقة في حالة اللاسلم والاستقرار.

6 - ينص ميثاق منظمة الايغاد الإقليمية والاتحاد الأفريقي على احترام سيادة ووحدة الدول الأعضاء وعلى عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء الداخلية، وعليه فان محاولة الحكومة الأثيوبية للالتفاف على ميثاق الايغاد لتبرير غزوها للصومال عملية مكشوفة وغير مقبولة، بل كان من الفروض والمفترض أن تدان وبشدة لكونها تمثل بادرة أو إن شئت فقل ظاهرة خطيرة ووخيمة العواقب ليس على أثيوبيا ذاتها وحسب، بل على منطقة القرن الافريقي وعموم القارة السمراء.

ماذا تريد أثيوبيا من الصومال؟

هناك مخاوف ومطامع أثيوبية في الصومال والتي يمكن إيجازها على الوجه الآتي:

- 1 - تعتبر الأنظمة الأثيوبية المتعاقبة على سدة الحكم في أديس أبابا ان الصومال يشكل خطرا وعامل تهديد لأمن أثيوبيا القومي، و تخشى الحكومات الأثيوبية مطالبة الصومال بإقليم اوغادين الذي ضم الى أثيوبيا عبر تواطؤ بريطاني، ولا سيما في عام 1954 ، مع ان الصومال طوى هذه الصفحة المؤلمة من تاريخه من خلال اتفاق ابرم بين الرئيس الصومالي محمد سياد بري والكولونيل الأثيوبي منغستو هيلي ماريام في 4 ابريل 1988.
- 2 - خروج الصومال من أزmate الراهنة وتبوأه مكانته التاريخية الطبيعية في القرن الأفريقي يتعارض صورة وجوها مع الأجندة الأثيوبية للصومال خاصة ولمنطقة القرن الافريقي عامة، و التي تريد الحكومة الأثيوبية السيطرة على مقاليد أمورها عبر تمزيقها على شكل كانتونات .

- 3 - الحؤول دون قيام حكومة وطنية مركزية قوية تؤهل الصومال على النهوض بدور سياسي في عموم المنطقة.

- 4 - مواصلة دعم وتدريب وتسليح أمراء الحرب لكي يستمروا في عملهم السياسي التخريبي، أي نشر الفوضى المفتوحة في وجه كل المخاطر والمحاذير في ربوع الصومال.

- 5 - وجود أطماع أثيوبية في كل الموانئ الصومالية سواء كانت جنوبية أو شمالية من كيسمايو في أقصى الجنوب الشرقي الى زيلع في أقصى الشمال الغربي، مرورا بميركا ومقديشو وبوصاصو وبربره، والسيطرة على ما يمكن السيطرة عليه مدارة عبر أمراء الحرب أو بواسطة دويلات تدور في فلكها.

- 6 - تنفيذ السياسة الأمريكية بالوكالة في الصومال خلف مبررات واهية كالدفاع عن النفس، ومحاربة الإرهاب وتطبيق أجندتها الصومالية في نفس الوقت تحت غطاء الإدارة الأمريكية في المحافل الإقليمية والقارية والدولية ولا سيما في مجلس الأمن، وهكذا تكون الإستراتيجية الأثيوبية في الصومال مستمرة في ضرب أكثر من عصفور بحجرة واحدة .

حصيلة هذا المواقف الأثيوبية حيال الصومال والتي تكشف وبجلاء بان أثيوبيا تريد صياغة مستقبل الصومال وفق أجندتها الخاصة، وإنها سواء عن غير قصد أو عن عمد، نكأت الجرح الصومالي التاريخي القديم والمحفور في الذاكرة الجماعية الصومالية والذي لم يندمل، وزادته عمقا وحدة، وهكذا ألفت هذه المواقف الأثيوبية السلبية بظلالها الكثيفة والحالكة على مستقبل العلاقة بين البلدين.

الأجندة الأثيوبية الإقليمية

سياسة حكومة ملس زيناوي الإقليمية لا تشكل قطيعة مع السياسة الإمبراطورية هيلي سلاسي وسياسة الكولونيل منغستو هيلي ماريام ، بقدر ما تمثل بطريقة أو أخرى امتدادا لها، مع وجود ثمة خصائص تنفرد بها. وترمي هذه السياسة الى جعل أثيوبيا بدعم ومباركة من الولايات المتحدة الأمريكية قوى إقليمية بأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وذلك على حساب دول القرن الإفريقي والبحيرات الكبرى، ساعية في ذات الوقت لضرب الوحدة الوطنية لتلك الدول من خلال احتضان وتنظيم وتدريب وتسليح وتمويل عناصر غير وطنية وإرهابية من هنا وهناك، تعلن الولاء للحكومة الأثيوبية ولوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، السي.أي.أي. وان غزو أثيوبيا للصومال في عام 2006 بعد عدة تدخلات عسكرية في المناطق الحدودية، ليس بأمر الجديد في السياسة الخارجية الأثيوبية التي عودت شعوب القرن الإفريقي والرأي العام الدولي بتدخلاتها في شؤون جيرانها الداخلية، وحروبها المدمرة وغير المبررة ضدهم، والتأمر على وحدتهم، وانتهاك سيادتهم. ففي 7 يونيو 2000 حددت الحكومة الأثيوبية معالم السياسة الإقليمية الأثيوبية على النحو الآتي:

- 1 - تجزئة الصومال وإقامة دويلات اثنية أو " لاندات " .
 - 2 - تقسيم اريتريا الى عدة أقاليم فيدرالية على قاعدة اثنية بدعمها لخليط العجيب من المجاميع الإسلامية والاسلاموية الجهادية الإرهابية واليساروية والعلمانية والطائفية والإقليمية والاثنية.
 - 3 - دعم انفصال جنوب السودان والحركات السياسية والعسكرية التي تقوض وحدة السودان وتهدد أمنه واستقراره.
 - 4 - التحكم على سياسة جيبوتي الخارجية بالترهيب والترغيب من دون إثارة فرنسا التي تربطها بجيبوتي اتفاقية سياسية وعسكرية واقتصادية منذ عشية استقلال جيبوتي في 27 يونيو 1977.
 - 5 - توسيع رقعة نفوذ أثيوبيا الى دول منطقة البحيرات الكبرى باعتبارها شريكها الأساسية في منطقة حوض وادي النيل.
 - 6 - الاستعداد لمواجهة كبيرة قادمة مع مصر حول مياه النيل. [142]
- ولم يتأخر الرد المصري على تلك الورقة في مقال تحليلي كتبه د. عبد الملك عودة " حث فيه السلطات المصرية المعنية بإعادة اهتمام للسياسة الأثيوبية المائية المستقبلية في نهر النيل. [143] بعد مرور عقد على نشر ورقتها الإستراتيجية تولت أثيوبيا قيادة سبع دول من دول حوض وادي النيل لتشكيل محور ضد مصر والسودان، توج في 14 مايو 2010

بتوقيع اتفاقية جديدة لتقاسم مياه النيل في عنيتي بأوغندا بين أربع دول وهي أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا تنص على:

- 1 - إلغاء اتفاقيتي 1929 و1959.
- 2 - إعادة توزيع مياه النيل من جديد.
- 3 - إنشاء مفوضية لحوض وادي النيل يكون مقره في أثيوبيا تتولى الإشراف على إقامة قنوات الري والسدود على النيلين الأزرق والأبيض. [144]

وعقب توقيع ذلك الاتفاق نشر موقع " تجراي اون لاين " التابع للحكومة الأثيوبية في 17 مايو 2010 افتتاحية جاء فيها " لقد حان الأوان لكي يدرك المصريون بان زمن التهديدات الفارغة والثرثرة قد ولى ، وان وقت تقاسم مياه النيل بطريقة عادلة ومنتساوية قد أتى . وإذا كانوا يريدون استخدام القوة لتحقيق أهدافهم عليهم ان يتذكروا ما حصل لجيشهم في 16 نوفمبر 1875 في قاندي على يد الإمبراطور يوهانس الرابع. وتخيلوا ماذا سيحصل إذا أرسلت أثيوبيا ست مقاتلات جوية محملة بما تستطيع حمله في رحلة ذهاب فقط الى سد أسوان . نأمل ان لا تصل الأمور الى هذا الدرك " [145] بعد مضي يومين فقط على نشر تلك الافتتاحية ، شن رئيس وزراء أثيوبيا السابق، ملس زيناوي، حملة إعلامية عنيفة ضد مصر في مقابلة مع قناة " الجزيرة " في 19 مايو 2010 قال فيها " اعرف ان البعض في مصر تسيطر عليهم أفكار بالية تستند الى ان مياه النيل هي ملك مصر وهي تمتلك الحق في كيفية توزيع المياه، وان دول المنبع غير قادرة على استخدام المياه لأنها غير مستقرة وفقيرة [...] وان هذه الظروف تغيرت، فأثيوبيا فقيرة ولكنها قادرة على تسخير المواد الطبيعية الضرورية لإقامة أي شكل من البنى التحتية والسدود على النهر. " [146]

وإذا كان الحليف الأمريكي لا يدعم كل السياسات الخارجية والداخلية الأثيوبية، ولكنه بالمقابل يدفع أثيوبيا الى تبني بعض المواقف السياسية لوحدها مع الأفضلية ان تكون مدعومة من قبل منظمة الايغاد والاتحاد الأفريقي مثل هو الآن الحال فيما يخص التدخلات العسكرية الأثيوبية في الأراضي الصومالية التي بلغت ذروتها بالغزو واحتلال الشطر الجنوبي من الصومال في ديسمبر 2006، واستمرار انتهاك أثيوبيا للسيادة الصومالية وفقا لما ورد في تقرير " فريق رصد الصومال وارتريا " المقدم الى مجلس الأمن في 10 مارس 2010. ويذكر أيضا بان القرار رقم 1907 الذي اتخذه مجلس الأمن ضد ارتريا في 23 ديسمبر 2009 بضغط من الإدارة الأمريكية، أعدته واشنطن وتبنته أثيوبيا وأوغندا واعتمده منظمة الايغاد، وصادق عليه الاتحاد الأفريقي، قبل أن يعود مرة أخرى الى أمريكا ويقره مجلس الأمن بعد جهود وضغوط دبلوماسية قامت بها الإدارة الأمريكية ، ولا سيما عبر مندوبتها السابقة في الأمم المتحدة، السفيرة سوزان رايس. وقس على ذلك بقية أحداث المنطقة ودور أثيوبيا فيها سواء كان ذلك بالوكالة أو من دون وكالة.

